انتفاضة عام ١٩٠٧ في رومانيا والموقف الدولي منها

الباحثة فرح سنان سلمان
مكان العمل ديوان محافظة واسط

أ.د فهد عويد عبد
جامعة واسط كلية التربية للعلوم الإنسانية

البريد الإلكتروني Email : durdur2011310@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الانتفاضة، الفلاحين، الملاكين، الحكومة.

كيفية اقتباس البحث

سلمان ، فرح سنان ، فهد عويد عبد، انتفاضة عام ١٩٠٧ في رومانيا والموقف الدولي منها ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The 1907 Uprising in Romania and the International Position on it

Farah Sinan Salman
Workplace: Wasit Governorate Diwan

Prof. Dr. Fahd Awad Abdul
University of Wasit, College of Education, Department of History

Keywords : uprising, peasants, landlords, government.

How To Cite This Article
Salman, Farah Sinan , Fahd Awad Abdul , The 1907 Uprising in Romania and the International Position on it, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2025,Volume:15,Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The Peasant uprising broke out in Romania in 1907 due to the harsh economic and social conditions faced by the peasants. Most of the land was in the hands of large landowners, while the peasants suffered from land shortages and harsh rental conditions. The peasants were forced to rent land from landowners or middlemen, often at high prices and under unfair conditions. Onerous taxes were imposed, and agricultural prices collapsed, exacerbating their suffering. The uprising began in the village of Flemzi in the north and quickly spread throughout the country. The peasants demanded the abolition of unjust rents and the redistribution of land, and violent unrest erupted. The government declared martial law and suppressed the uprising with force, using the army. The government did not address the underlying causes; rather, only partial reforms to the rental system were introduced. International

reaction to the uprising was mixed. Austria-Hungary was concerned that the uprising would spread to its territory, but it supported stability. Germany supported the Romanian government, given that the king was a Romanian of German origin. While Russia observed the situation and considered it a warning, it did not intervene. The uprising revealed the depth of the agricultural crisis and paved the way for subsequent political and social transformations in Romania.

الملخص

اندلعت انتفاضة الفلاحين في رومانيا سنة ١٩٠٧ بسبب أوضاع اقتصادية واجتماعية قاسية كان يعيشها الفلاحون، إذ إن أغلب الأراضي كانت بيد كبار الملاّك، فيما عانى الفلاحون من نقص الأراضي وظروف تأجير قاسية. واضطرار الفلاحون على تأجير الأرض من ملاك أو وسطاء، وغالبًا بأسعار مرتفعة وشروط ظالمة، وفُرضت ضرائب مرهقة، مع انهيار الأسعار الزراعية، مما زاد من معاناتهم، فبدأت الانتفاضة في شمال شرق رومانيا في قرية "فلامنزي"، ثم انتشرت بسرعة إلى أنحاء البلاد، طالب الفلاحون بـ إلغاء الإيجارات الباهضة وتوزيع الأراضي، واندلعت اضطرابات عنيفة، وأعلنت الحكومة الأحكام العرفية، وقمعت الانتفاضة بالقوة مستخدمة الجيش، ولم تُعالج الحكومة الأسباب الحقيقية، بل أُدخلت إصلاحات جزئية فقط على نظام الإيجار، فيما اختلف الموقف الدولي تجاه الانتفاضة اذ عبرت النمسا–المجر قلقها من انتقال الانتفاضة إلى أراضيها، لكنها دعمت الاستقرار، وأيدّت ألمانيا الحكومة الرومانية، كون ملك رومانيا من أصل ألماني، فيما راقبت روسيا الوضع واعتبرته إنذارًا، لكنها لم تتدخل، كشفت الانتفاضة عمق الأزمة الزراعية، ومهدت الطريق لتحولات سياسية واجتماعية لاحقة في رومانيا.

المقدمة

تُعد ثورة الفلاحين في رومانيا عام ١٩٠٧ من أبرز الأحداث الاجتماعية والسياسية في أوروبا الشرقية مطلع القرن العشرين، إذ كشفت عن عمق التوترات الاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها الريف الروماني، فقد استمر النظام الإقطاعي في تكريس احتكار كبار الملاّك للأراضي، فيما وجد ملايين الفلاّحين أنفسهم محرومين من حق التملك أو مجبرين على استئجار الأراضي بشروط قاسية، وأسهمت الأوضاع المعيشية المتردية، وارتفاع الضرائب، وهيمنة الوسطاء المستأجرين في تفاقم الأزمات، لتتحول حالة الإستياء الشعبي إلى انتفاضة واسعة وعنيفة في آذار ١٩٠٧، عكست هشاشة البنية الداخلية للدولة الرومانية.

تتبع أهمية البحث من كونه يسلّط الضوء على انتفاضة مثّلت منعطفًا في التاريخ الاجتماعي والسياسي لرومانيا، ليس فقط لأنها أبرزت أزمة البنية الزراعية، بل لأنها أثارت مخاوف محلية ودولية بشأن استقرار المنطقة، وأسهمت في إعادة صياغة علاقة الدولة بالمجتمع الريفي.

وتمثّلت مشكلة البحث في السعي إلى تفسير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي قادت إلى اندلاع الثورة، وتحليل طبيعة التوتر بين الفلاحين من جهة والطبقة المالكة والدولة من جهة أخرى، فضلاً عن دراسة كيفية تعامل الحكومة مع هذه الأزمة وانعكاساتها على مسار الإصلاحات اللاحقة.

أما أهداف البحث فركّزت في:

١. تحليل الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية التي مهّدت للانتفاضة.

٢. دراسة مسار الأحداث وأشكال التعبير الاحتجاجي لدى الفلاحين.

٣. تقييم ردود فعل الدولة وتداعياتها على البُنية السياسية والاجتماعية.

٤. إبراز موقع انتفاضة عام ١٩٠٧ ضمن السياق الأوسع للتاريخ الأوروبي الحديث وحركات الإصلاح الاجتماعي.

المبحث الأول

الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لانتفاضة عام ١٩٠٧

شهدت رومانيا أواخر القرن التاسع عشر تدهورًا ملحوظًا في الإنتاج الزراعي، نتيجة التغيّرات الكبيرة في الاقتصاد العالمي، فقد واجه الفلاحون وأصحاب الأراضي صعوبة متزايدة في تصدير الحبوب إلى أوروبا الغربية، بسبب تنامي الإنتاج الصناعي والزراعي في الغرب، وانخفاض الأسعار العالمية بفعل المنافسة من الحبوب الرخيصة القادمة من أمريكا الشمالية، وفي محاولة لتعويض خسائرهم، خفض أصحاب الأراضي أجور الفلاحين مقابل عملهم في الأرض، وسعي كبار الملاكين زيادة رسوم الأراضي عليهم، ما أثار استياء واسع في الأوساط الريفية، ووضع الفلاحين أمام معضلة اقتصادية خانقة، أدت إلى تراجع في الإنتاج الزراعي المحلي(Eidelberg, 1944, P.229)، حاول بعض صغار الملاَّكين في ولاشيا التصدي لتلك التحديات بدعم مشاريع التصنيع، إلا أنهم اصطدموا بمنافسة الآلات الصناعية القادمة من المجر، والتي كانت أكثر كفاءة وأقل كلفة، كما أدت أزمة أسعار الحبوب إلى تبنّي المجر لسياسة حماية زراعية، نتج عنها إغلاق أسواق أوروبا الوسطى أمام الماشية الرومانية، التي كانت مصدر رزق أساسي للفلاحين وصغار الملاكين خاصة في مولدافيا(Trofin, 2016, P.1043)، ولم يقتصر التأثير الخارجي على ذلك، إذ فرضت النمسا في إطار المنافسة

الاقتصادية الإقليمية تحدياً إضافياً من خلال دعمها لنخبة من مديري المزارع التابعين لها، والذين سَعوا إلى الحدّ من فعالية التعاونيات الزراعية الرومانية وعرقلة مساعي الفلاحين للحصول على فرص مناسبة في تأجيرهم الأراضي الزراعية، من اجل الحفاظ على نفوذها الأقتصادي والأقليمي، مما زاد من تفاقم الأزمة الداخلية في رومانيا(Rantes, 2022, P.15)

مهدّت ظروف الريف الروماني الطريق نحو اندلاع انتفاضة عام ١٩٠٧، فقد كان نحو ثلاثة ارباع من الفلاحين ممن يمتلكون قطع صغيرة في الأرض لا تتجاوز مساحتها ٥ دونم، ما جعل معيشتهم في صعوبة بالغة، وافتقارهم إلى الحيوانات التي تساعدهم في العمل الزراعي، واعتمادهم على أدوات زراعية بدائية، الأمر الذي ساهم في تراجع التنمية الريفية وانتشار حالة من اليأس والإحباط لدى معظم سكان القرى الذين شكّلوا ما يقرب من ٧٠٪ من سكان البلاد(Berned, 2013, P.35)

أستمرت مشكلة ملكية الأرض وآلية توزيعها في رومانيا دون أي حل، فقد كان قرابة ٩٣٩,٩٢٩ الف فلاحًا يملكون اراضي لا تتجاوز مساحتها عن ١٠ دونم للفرد، في حين كانت المساحات الشاسعة من الأراضي، تصل إلى قرابة ثلاثة ملايين دونم، بيد كبار الملاكين، واليهود، الذين بلغ عددهم قرابة ٣٠,٨٥١ شخصًا، اضافة إلى ذلك أن ٦٠٪ من المزارع الكبيرة أُجِّرت إلى وسطاء قاموا بتأجيرها مجددًا للفلاحين غير المالكين بأسعار مرتفعة، ما جعل الفلاح تحت سلطة مزدوجة: سلطة المالك وسلطة المؤجر(Jelavich, 1984, P.28)

بيّنت الإحصائيات أن خمس الإنتاج الزراعي للفلاحين يعود إلى مالك الأرض كإيجار، فيما ينال الفلاح الجزء المتبقي، الذي يخضع الى الكثير من الضرائب وأجور النقل فضلاً عن التكاليف، وبذلك لا يحصل الفلاح إلا على ما يسد به رمقه(Bernier, 2010, P.18)، أما من ناحية وسائل الإنتاج والنقل، فقد كانت النسبة الأكبر من الحيوانات ووسائل النقل الزراعية مابين ٩٠ و٩٥٪ ، في حوزة الفلاحين انفسهم، لكنهم مع ذلك واجهوا صعوبات كبيرة بسبب احتكار كبار الملاكين للمراعي، ما ضيّق الخناق عليهم وفرض عليهم أعباء إضافية في حياتهم اليومية(Eidelberg, 1944, P.230)

حذر الملك كارول مراراً وتكراراً من أندلاع غضب داخلي بفعل التأثيرات القادمة من وراء الحدود، ويقصد بذلك روسيا والنمسا المجر، وحذر من تأثيرات المشاكل السياسية والاجتماعية التي تعيشها تلك البلدان، وتنامي التيار الاشتراكي هناك وانعكاساته على دور الجوار، قائلاً: "**حاول الفلاحون ومنذ عدة سنوات الحصول على المزارع الكبيرة ليتقاسموها بينهم، واليوم**

هناك قرابة ١٠٠الف فلاح بانتظار دورهم، يدفعهم تحريض الاشتراكيين"(Marin, 2018, P.48)

شهد عام ١٩٠٦ أجراء مسحاً ميدانياً، تناول احوال القرى الرومانية وتقسيم الأراضي، تم اعداده في ١٦٤ قرية، واظهرت النتائج إن ٧٠% من القرى كانت مبنية من الطين والقصب، ومواد أولية رخيصة، وغير صحية(Agency, 1977, P.18)، فضلاً عن ادراج المسح الزراعي، بيانات عن المستأجرين في المقاطعات الرومانية وحسب الهوية لعام (١٩٠٦)، والتي يوضحها الجدول التالي(Marin, 2018, P.116)

الجدول رقم (١)

المقاطعات	المستأجرون من الرومانيين	المستأجرون الاجانب	المستأجرون اليهود	العدد الاجمالي
مولدافيا	٥٥٦	١٠٦	٤٤٠	١،١٠٢
ولاشيا	١،٣٠٤	٢٤٩	٢٥	١٥٧٨
اولتينيا	٣٨٧	٧٥	٧	٤٦٩
دوبروجا	١٧٠	١٣	–	١٨٣

اتضح من الجدول ان اغلب المستأجرين كانوا من الفلاحين الرومانيين ما يعكس حجم اعتمادهم على استئجار الأراضي كمورد معيشي، وبين ذلك المسح ايضاً أن الاراضي التي منحت للفلاحين وبرغم من كونها صغيرة فهي غير صالحة للزراعة، كما أظهرت البيانات، سيطرة نسبة من المستأجرين اليهود على أراضٍ خصبة، مما فاقم التفاوت الطبقي في الريف، وتقليص الحصة الإنتاجية للفلاحين، لذلك بقي الواقع الفلاحي يعاني من تدهور مستمر كما ذكرنا سابقاً.

عبّر الاقتصادي الروماني ميهايل ساوليسكو (Mihail Saulescu)، في خريف عام ١٩٠٦، عن مخاوفه بشأن أوضاع الريف الروماني، مؤكداً " **إن لم يتم استحداث اصلاحات فسوف تُحل القضية الزراعية عن طريق انتفاضة محلية مرعبة**"(Watson, 1963, P.387)، مؤكداً أن الإصلاحات الزراعية لم تعد خياراً بل ضرورة حتمية، وجاءت تلك الطروحات ضمن موجة من التحذيرات المتكررة، التي أطلقها مفكرون وصحفيون أمثال قسطنطين ستير (Constantin Stere)، رئيس تحرير مجلة الحياة الرومانية (Viața

Românească)، الذي أثار في مقالاته، أسئلة جوهرية في تعاطفه مع الطبقة الفلاحية في تشرين الأول ١٩٠٦، متسائلاً: "**لماذا لا ينعكس جهد الفلاحين وإنتاجهم الوفير على مستوى معيشتهم**"(Trofin, 2016, P.1041)، وردَّ قائلاً "**كيف يمكن لمجتمع يصدّر كميات من الحبوب بمعدل ستة أضعاف ما صدّره سابقاً، وترك فلاحه يتضور جوعًا**"؟ ووصف ستير حالة الفلاحين قائلاً: "**إنهم يعملون ويزرعون، ولكنهم لا يجنون سوى البؤس**"، وجاء نقده مدفوعًا بتجربة شخصية، كونه من أسرة أرستقراطية مالكة للأراضي في بيسارابيا، لكن مواقفه الجريئة لم تلق أذاناً صاغية، بل تسبّبت بنفيه إلى سيبيريا(Watson, 1963, P.388)، وهنا يُطرح السؤال هل الحكومة كانت فعلاً غائبة عن معاناة الفلاحين، أم أن مصالح النخب المالكة حالت دون أي محاولة إصلاحية؟، ومما لاشك فيه ان مصالح النخب المالك هي من اوقفت اي محاولة اصلاحية.

المبحث الثاني

اندلاع انتفاضة عام ١٩٠٧

نتيجةً للظلم الذي تعرض له الفلاحين في رومانيا في تشرين الثاني ١٩٠٦، اندلعت انتفاضة فلاحية في مدينة بوتوساني (Botosani) في إقليم مولدافيا، وامتدّت الى قرى عديدة واستمرت لعدة أشهر، لكن رد فعل السلطات أثار انتباه الكثيرين، في عدم قمع الأنتفاضة في إحدى قرى الأقليم وهي ليفاديتي (Livaditti) في كانون الثاني عام ١٩٠٧(Trofin,2016, P.1041)، لكن الوثائق أشارت فيما بعد ان سبب ذلك هي خشية المسؤولين المحليين من أن يؤدي أي تحرك حكومي إلى فوضى ذات عواقب وخيمة، نظراً لأن سكان الارياف هم بوضع "**هيجان تام**"(Eidelberg, 1944, P.231)

تزامنت مع انتفاضة مدينة بوتوساني، انتفاضات اعنف في قرى مقاطعة أيالوميتسا مثل قرية فلامينزي، ففي تشرين الثاني ١٩٠٦، حدث الصدام الأول مع الفلاحين حول جباية ضريبة إضافية بمقدار ٥ ليو(Marin, 2018, P.50)، ثم تجدد الصدام في ٨ شباط ١٩٠٧، وبشكل أوسع حول مسألة عدم تجديد العقود الزراعية لغير دافعي الضرائب فتناقلت أخبار الانتفاضة بين القرى بسرعة كبيرة(Trofin, 2016, P.1041).

حظيت تلك الأحداث بإهتمام حكومي من بوخارست مما تتطلب استدعاء رئيس الحكومة كانتا كوزينو في ٩ شباط ١٩٠٧، المدعي العام في ياشي عاصمة إقليم موالدافيا ن.ف ليونيسكو (N. V. Leonescu) وكلّفه بالبحث في أسباب الانتفاضة، وفي سياق حديثه معه أوضح له رئيس الحكومة قائلاً: "**السيد المدعي العام وحسب التقارير الواردة إلينا من محافظي المقاطعات**

في مولدافيا، فإنه من المتوقع انتشار الانتفاضة إلى أوسع نطاق، بسبب تحريض عناصر من العملاء السريين، والسبب الخاص للحركة هو سوء معاملة المؤجرون اليهود للفلاحين، لذا فالمطلوب اتخاذ التدابير اللازمة لقضاء على جميع تلك المحاولات واعلامنا فوراً" (Eidelberg, 1944, P.233)، ومن جهته أشار المدّعي العام بأن تطور الانتفاضة واتساعها في الأشهر القادمة أمرٌ متوقع، غير إن أسبابه ليس فقط نشاط العملاء السرّيين فحسب، بل تقصير المسؤولين الأداريين في أداء مهامهم، لاسيما إهمالهم توقيع عقود إيجار الأراضي، فضلاً عن الانتهاكات والتعامل غير الإنساني التي مارسها بعض المؤجرين اليهود بحق الفلاحين، فردّ رئيس الحكومة مؤكداً رفضه قائلاً: "**لن اتسامح مع تلك الأوضاع أو القبول بها**"(Marin, 2018, P.70).

شعرت الحكومة الرومانية، وعلى رأسها رئيس الوزراء كانتا كوزينو، بوجود تدخل خارجي خلف الانتفاضة الفلاحية، ووجهت أصابع الاتهام إلى روسيا، استنادًا إلى تقارير وردت قبل اندلاع الأحداث، وعلى الرغم من التحذيرات التي أرسلها المسؤولون في مولدافيا حول تصاعد الغضب الشعبي(. Watson, 1963, P.340)، لكنّ الحكومة تجاهلت تلك الإشارات واكتفت بإجراءات شكلية، مؤكد على لسان رئيس الوزراء: " **يجب أن نلوم روسيا ونشدد الرقابة على الحدود**"، معتقداً بأن الفلاحين بطبيعتهم سهلي الانقياد، وأن الأفكار الثورية الروسية المسّبب الرئيسي لما يحدث(. Marin, 2018, P.67).

تصاعد التوتر بين الفلاحين ومؤجّري الأراضي بحلول شباط ١٩٠٧، إلى حد الذي وصف بأنه "**مادة قابلة للاشتعال**"، إذ بدأ الفلاحون في قرية فلامنيزي (Flămânzi)، بردود فعل عدائية، طالت القصور ومباني الإدارة، وامتدّ الهجوم الى المناطق المحلية الأخرى(Trofin, 2016, P.1050)، وفي تقرير صحفي نشرته صحيفة الحرية (Liberatea)، في ١٨ شباط ربطت فيه الاضطرابات الفلاحية بعدائهم الطويل لمؤجّري الأراضي مؤكدة: "**أن الأستياء الشعبي متجذر منذ عقود، نتيجة الضرائب الجائرة، وسوء معاملة المُلاّك والمؤجرين، إنّ نمط الانتفاضة في قرية فلامينزي تكرّر سابقًا في فينتينيلي (Fintinele)**"، مما عكس حالة الاحتقان في الوسط الريفي الروماني(Eidelberg, 1944, P. 227).

بدأت انتفاضة الفلاحين الرومانيين رسميًا في ٢١ شباط ١٩٠٧، في مقاطعة بوتوساني شمال مولدافيا، بعد أن رفض المستأجر اليهودي موشي فيشر(Mochi Fischer)، تجديد عقود الإيجار للفلاحين، رغم امتلاكه ٧٥% من أراضي المنطقة، وقد رآى الفلاحون في فيشر ممثلًا مباشراً لما سمّي ب "**السلطة الاقتصادية الأجنبية**" أي فئة المستثمرين والمستأجرين غير

الرومانيين، وعندما هددّ الفلاحون بمصادرة الأراضي وحرثها إن لم تُجدَّد العقود قبل بداية موعد بدء الموسم الزراعي في آذار(Berned, 2013, P.57)، اندلعت شرارة الأحتجاجات بالهجوم على منشآت المؤجرين في قرية ستروِيشت (Stroiești)، مما دفع فيشر إلى الفرار إلى مدينة تشرناوتي(Cernăuți)، تاركًا الوضع دون تسوية، مما فاقم حالة التوتر والأحتقان سريعاً من بوتوساني إلى قرية هرلاو ثم إلى شمال غرب مقاطعة ياشي، وتحولت إلى حركة واسعة شارك فيها آلاف الفلاحين المسلّحين بأدوات بسيطة، رافعين شعارهم "**تريد الأرض**"(Clark, 2012, P.52).

أن مطالب الفلاحين نالت اهتمامات بعض السياسيين والمفكرين الرومانيين أمثال فاسيلي كوغالنيسينو(Vasile Kogalniceanu) خبير السياسة الاقتصادية، والداعي لتطوير قانون الإصلاح الزراعي لتغطية كافة مشاكل الفلاحين، والمؤيد للانتفاضة ولحقوق المزارعين، ويمكن القول بأن الأيديولوجية الشعبية التي نادى بها، عُدّ تحدياً لمصالح كبار ملاك الأراضي من حزب المحافظين، بقدر ما هو تحدي لمشروع الحزب الليبرالي الصناعي الذي أهمل أوضاع الريف(Eidelberg, 1944, P.229)

اتسَّمت الانتفاضة في بوتوساني بسلميتها حتى بداية آذار، لكنها تغيّرت عندما أدرك الفلاحون أن الحكومة لا تنوي تلبية مطالبهم، إلى أفعال عنيفة، شملت ملاحقة بعض المؤجرين اليهود، وطردهم من ممتلكاتهم، وتخريب المحاصيل والمباني الزراعية، وقد حاول الجيش منع انتشار التمرد خارج قرية هرلاو، إلا أن القمع أصبح أكثر عنفاً(Marin, 2018, P.71)، فتدخل الجيش مجددًا في ٥ آذار، مستخدماً الذخيرة الحية في قرية ليسبيزي (Lespezi)، مما اسفر عن سقوط أولى ضحايا الانتفاضة، في حادثة شكلّت صدمة وطنية واستنكار، كتب عنها المفكّر والمؤرخ الروماني نيكولاي يورغا (Nicolae Iorga)، في مقال بعنوان "**فليسامحهم الرب**"، أعرب فيه عن تضامنه مع الفلاحين، وأدان بأسى القمع الرسمي ضدهم، وعلى إثر ذلك، اتّسع نطاق الانتفاضة في ٨ آذار، وامتدت إلى منطقة مونتينيا (Muntenia) جنوب البلاد، ومن هناك عمّت كافة مناطق جنوب غرب رومانيا، بمساحات جغرافية تراوحت بين ٥٠٠ و٦٠٠ كيلومتر، لتتحول إلى حركة شعبية واسعة كشفت عمق الأزمة الزراعية والاجتماعية التي عانت منها البلاد(Trofin, 2016, P.1052)

اكتسبت الانتفاضة دعماً وتعاطفاً من القوات العسكرية التي ارسلت من اجل القضاء عليها، واتضح ذلك من خلال حادثة قرية ستانستي جنوبي مقاطعة مونتينيا، عندما رفضت وحدة عسكرية إطلاق النار على الفلاحين، لكن قائد القوة أمر بذلك بنفسه، فكان الوحيد الذي أطلق

النار، ما أدى إلى مجزرة، وقد أطلقت الصحافة على تلك الحادثة اسم "**دراما ستانستي**"، وحُكم على الجنود الرافضين بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة بتهمة الخيانة(Agency, 1977, P.19)

انتقلت شرارة الأنتفاضة بسرعة الى مولدافيا، وتوجّه الفلاحين إلى مهاجمة منازل اليهود أصحاب الأراضي، وبالرغم أن طابع الانتفاضة هو صراع طبقي، إلا أنه اتخذ صبغة زراعية أكثر من كونه حركة معاداة للسامية، إذ كان الغضب موجهًا ضد المُلّاك الكبار من اليهود، لا سيما الغائبين عن ممتلكاتهم فعليًا(Trofin, 2016, P.1052)، غير إن الانتفاضة تحولت الى دموية، حين أقدم الفلاحون على قتل العديد من مؤجري الأراضي اليهود في مولدافيا ومناطق أخرى(Watson, 1963, P.386).

وأمام خطورة الوضع، طرحت حكومة المحافظين في ١٢ آذار فكرة طلب التدخل العسكري من إمبراطورية هابسبورغ، غير أن وزير الشؤون العسكرية المؤقت يوان لاهوڤاري (Ioan Lahovari) رفض الأمر ومحذرًا من أن التدخل العسكري الخارجي غير وارد ضمن خيارات الدولة، وقد قوبلت الفكرة بالرفض من قبل أغلبية أعضاء البرلمان، ومن الملك كارول الأول شخصياً، ومهددًا بالتنازل عن العرش إذا ما عبر جندي نمساوي واحد الحدود الرومانية(Marin, 2018, P.70)، فضلاً عن توجيه السياسي المحافظ فيرجيل اريون (Virgil Arion)، انتقادًا لاذعًا لبعض زملائه داخل الحزب بسبب طرحهم خيار التدخل الخارجي، مؤكدًا أن الحكومة لن تتقدم رسميًا بأي طلب للحصول على دعم خارجي، على الرغم من طرح الأمر للنقاش بين الحزبين(Eidelberg, 1944, P.263).

بلغت الانتفاضة الفلاحية ذروتها بين (١٢–١٨)آذار، إذ امتدت لتشمل معظم أقاليم البلاد فشهدت القصور والقرى الحرائق ودويّ المدافع، وتحولت المزارع والمشاتل إلى ساحات للمعارك، وكان الموقف مجهول العواقب، واتسمت تلك الحركة بالفوضوية وطابع التخريب، إذ انخرط الفلاحون في تنظيم أنفسهم على شكل مجاميع عصيان محلية، وبدأوا بكل ما توفر لديهم من وسائل نحو تخريب ونهب قصور الملاّك، وفتح مخازن الحبوب والطعام وتوزيعها بينهم، كونها انتفاضة للجياع، ولم تحل اية سلطة بديلة عن السلطة الرسمية في المناطق التي سيطر عليها المنتفضون(Agency, 1977, P.20).

شكلت الانتفاضة الفلاحية الكبرى في اذار ١٩٠٧ صدمة غير متوقعة في رومانيا، حتى إنها وصفت: "**كقذيفة في سماء صافية**"، من جانب آخر لم تكن الانتفاضة مفاجئة لكثير من المفكرين والخبراء الاقتصاديين، الذين توقعوا اندلاعها نتيجة الأحتقان المتراكم في الأوساط

الفلاحية(Berned, 2013, P.58)، إلا أن الانتفاضة على الرغم من اتساعها، إفتقرت إلى قيادة مركزية واضحة، وكان تنظيمها ضعيفًا، نتيجة محدودية الوعي السياسي وقلة الخبرة لدى الفلاحين، المنتمين إلى طبقة ريفية فقيرة ومهمشة(Şperlea, 2007, P.8).

المبحث الثالث

نهاية انتفاضة ١٩٠٧: التفكك السياسي والقمع العسكري

وصلت الحركة الفلاحية الى فاسلوي (Vaslui)، وياشي (Iaşi)، وتفاقمت الأوضاع حين تجاوز عدد المنتفضين لعدد القوات العسكرية المنتشرة، ما استدعى سحب تعزيزات عسكرية إضافية، إلا أن الاشتباكات مع الفلاحين كشفت عن ضعف التنسيق العسكري في احتواء اتساع الانتفاضة، واضطرار الجيش إلى التراجع بعد فقدانه السيطرة على المنتفضين، بينما كان الموقف السياسي غير واضح المعالم، تفاقم بوفاة وزير الخارجية الجنرال لاهوڤاري، واحتدام الخلافات داخل حزب المحافظين خاصة بين رئيس الوزراء جورجي كانتاكوزينو، ووزير المالية تاكي ايونسكو، مع سعي أطراف المعارضة الوطنية في تقديم الحلول المناسبة للأزمة، وظروف تنامي العصيان الفلاحي، الى استغلال تلك الفوضى والمطالبة بإصلاحات زراعية وتحسين أوضاع الفلاحين، في حين أصرّ قادة المحافظين على "**غياب القضية الفلاحية**"، مؤكدين على ضرورة حماية الملكية الخاصة، حتى وإن ترتّب على ذلك تصاعد التوتر الاجتماعية(Watson, 1963, P.389)، وعلى الرغم من محاولات الحزب المعارض لطرح مقترحات عملية، مثل نقل ملكية المراعي من كبار الملاّك إلى الفلاحين لضمان استقلالهم الاقتصادي، قوبلت تلك المبادرات بالرفض، إذ فسّرها المحافظون بأنها تهديداً لبنية الملكية الزراعية، ووصفها بأنها شكل من أشكال "**المصادرة**"، وقد عبّر عن ذلك الزعيم المحافظ بيتر كارب، الذي لُقب بـ "**صاحب الأراضي الكبير**"(Marin, 2018, P.262)، عندما تلقى رسالة من الملك كارول الأول طلب منه تقديم تنازلات مدروسة لصالح الفلاحين، فأجابه كارب رافضاً الأستجابة: "**ما يطلبه الفلاح كثير، وسيطلب المزيد دائمًا، لن أقدم له ما يريد، بل ما أراه مناسبًا لحاله، أدرك أن ذلك الأسلوب قد يؤدي إلى اضطرابات أخرى، لكنها ستكون أخف، وعلى المرء أن لا يتعامل مع الأمور بقلبه، فالمعاناة جزء طبيعي تمرّ به كل دولة في طور التحديث**"(Vlad, 2009, P.42).

كان من بين اسباب الأرباك ايضاً، موقف تاكي ايونسكو الذي مثّل الجناح البرجوازي في الحزب، في بذل جهوده لنيل قيادة الحزب بمعاونة اتباعه من المصرفيين ومصدري الحبوب من الذين رفضوا الاعتراف بحقوق الفلاحين وجعلهم في الواجهة، وبالرغم أن ايونسكو قد عارض

العنف الذي مارسه كارب، إلا أن موقفه ظلّ محصورًا بين مصالح رأس المال وخطاب محافظ تقليدي، وقد عبّر عن ذلك بعبارات قاسية مؤكداً: "**لا تهمني معاناة الابرياء ولا اشعر بالندم حيال ذلك، هذه حرب والحروب لا يتم خوضها بالزهور**"(Marin, 2018, P.264).

دفعت حالة تدهور الأوضاع، إلى اتخاذ الملك كارول القرار الحاسم في حلّ الحكومة المحافظة يوم ٢٥ آذار ١٩٠٧، ومشاورة الحزب الليبرالي لتشكيل حكومة جديدة، وإنقاذ البلاد من الفوضى السياسية والاجتماعية(Şperlea, 2007, P.15)، ومع تصاعد العنف أعلن الجنرال أفريسكو (A. Averescu) وزير الحربية، بعد يومين فقط عن حالة طوارئ عسكرية غير معلنة، شملت العاصمة بوخارست، ومع كل التدابير الامنية لم تتوقف أعمال العنف والفوضى(Watson, 1963, P.390)، فقد اندلعت مواجهات في مدينة جالاتي (Galati)، في اقليم دوبروجا، حين هاجم الفلاحون مباني الدولة مطالبين بتقسيم الاراضي، بينما سار اربعة الاف آخرون انطلقوا من منطقة تيليورمان (Teleorman)، نحو بوخارست وارتكاب حملة تدمير منظمة طالت الممتلكات، ومزارع اولتينيا، وفلوريسكو، وأريون التي اصبحت من أكثر المناطق تضرراً، وتوسعّت الفوضى غرباً ووصلت إلى ولاشيا والمناطق الجبلية، وانتشرت الشائعات حول وفاة الملك كارول في كافة الانحاء(Şperlea, 2007, P.11).

نشرت الحكومة في أوائل نيسان ١٩٠٧ بيانًا ملكيًا تضمن سلسلة قرارات بمثابة إصلاحات طارئة، صيغت بالتوافق بين القصر الملكي ورئيس الوزراء الجديد ديميتري ستوردزا (Dimitrie Sturdza)، بدعم ضمني من تاكي إيونسكو قائد الحزب المحافظ، وقد تضمّن البيان الملكي النقاط التالية: تخصيص أراضٍ من ملكية الدولة لحيازات الطبقة المتوسطة والفلاحين، في محاولة لخلق طبقة ريفية مستقرة اقتصاديًا، ووضع نظام موحد لتقييم إيجارات الأراضي الزراعية، للحد من استغلال المؤجرين، واقتراح تشريع جديد يقضي بتحديد المساحة القصوى للإيجار الزراعي بـ ٨ آلاف دونم، لوقف احتكار الأراضي، وتشجيع توسيع الممتلكات الزراعية الصغيرة عبر تسهيلات ائتمانية ومساعدة مالية من الدولة(Watson, 1963, P.387).

جاءت الإجراءات الطارئة بضغط من الملك نفسه، الذي رأى أن استمرار الأزمة قد يهدد شرعية النظام بأكمله، وقد أشار المؤرخ الروماني نيكولاي يورغا (N. Iorga)، إلا أن تلك القرارات هي: "**ردًا اضطراريًا على أزمة سياسية واجتماعية كادت أن تخرج الدولة عن السيطرة**"(Iorga, 2000, P.P.117-118)، وعلى الرغم من التحفظات الكثيرة، حصلت الحكومة الجديدة على دعم البرلمان، مما مكّنها من تنفيذ تعبئة عسكرية واسعة بدأت مطلع نيسان، وشملت استدعاء ما يزيد عن ١٢٠ ألف جندي لمواجهة الانتفاضة، كما أُرسل أكثر من

١٢ الف جندي في المرحلة الأولى، وشرعت القوات بتنفيذ حملات تمشيط مكثفة في القرى والأرياف، لا سيّما في المناطق التي شهدت مقاومة عنيفة من الفلاحين الذين رفضوا تسليم أسلحتهم، وفي بعض المناطق مثل ضاحية فلاسكا (Flasca) وبايليشي (Bailesci) قرب كرايوفا، اشتدّت حدّة المواجهات حتى اتخذت طابعًا شبيهًا بـ"**حرب الخنادق**"، فقد خاض الجيش مواجهة دامية ضد نحو ١٠ آلاف فلاح مسلّحين بالرشاشات، والفؤوس، والسكاكين(Watson, 1963, P.387)، ما وضع الجنود في موقف صعب، إذ كثيراً ما تردّد بعضهم في إطلاق النار على الفلاحين، لكونهم من أبناء جلدتهم، إلا أن الأوامر العسكرية كانت صارمة، مما أدى إلى قصف وتدمير قرى بأكملها، وسقوط عدد كبير من القتلى، وبحسب المؤرخ إيفان بيرند (Ivan T. Berend)، فإن الانتفاضة "**انتهت بحلول الصيف وسط مشهد رمادي من الخراب والذكريات**"(Berned, 2013, P.59)، بعد أن خلفت ما لا يقل عن ١١ الف قتيل، وقدّرت الخسائر المادية بأكثر من ٢٥ مليون ليو(Jelavich, 1984, P.24).

أثّرت انتفاضة عام ١٩٠٧ بعمق في البنية السياسية والاجتماعية في رومانيا، وولّدت أزمة ثقة حادة بين الريف والدولة استمرّت لعقود، إذ كشفت هشاشة نفوذ الطبقة البرجوازية وكبار ملاّك الأراضي، وساهمت في تصاعد العداء الشعبي ضد المحافظين، ما أدى إلى تراجع دور حزبهم تدريجيًا حتى انحسر تمامًا مع نهاية الحرب العالمية الأولى(Trofin, 2016, P.1053).

شكّلت الانتفاضة نقطة تحوّل في السياسات الموجّهة للفلاحين، في جذب الأنظار لتفعيل المطالب الاجتماعية، وامتدّ تأثيرها الى الاحزاب السياسية، اذ عقد المؤتمر التأسيسي لحزب المحافظين الديمقراطيين في بوخارست في ٣ شباط ١٩٠٨، وقد نال الحزب الدعم من الطبقة الوسطى في المدن والقرى، لاسيما الحرفيين وأصحاب الأملاك الصغيرة والمتوسطة إلى جانب الفلاحين الميسورين، وتمحور برنامجه حول جملة من الإصلاحات الإدارية والاجتماعية، من بينها مجانية التعليم الابتدائي والزاميته، وتحديث نظام العقود الزراعية، وتوزيع أراضٍ متوسطة الحجم، واستخدام المكننة الزراعية، بالإضافة إلى تحسين أوضاع كبار السن والمصابين من الطبقة العاملة(Hitchins, 1994, P.117).

المبحث الرابع:

أسباب فشل انتفاضة ١٩٠٧

يمكن تفسير فشل انتفاضة عام ١٩٠٧ بعدة أسباب رئيسة: الطابع العفوي وضعف القيادة والتنظيم، إذ لم تكن هناك قيادة موحّدة أو خطة استراتيجية واضحة، فكانت الحركة عرضة للتفكك (Hentea, 2007, P.117 ؛ Şperlea, 2007, P.8)، فضلاً عن تباين المطالب وغياب مشروع سياسي محدد، فقد اقتصرت المطالب على تحسين شروط الإيجار والأرض، دون صياغة برنامج وطني شامل للإصلاح (Berend, 2013, P.57–59؛ Eidelberg, 1974, P.227–227)، اضافةً إلى العزلة الاجتماعية والسياسية، ولم تحظَ الانتفاضة بدعم فعلي من الأحزاب أو النخب المثقفة، فبقيت محصورة في الريف (Trofin, 2016, P.1041, PP.1050–1053؛ Clark, 2012, P.52)، كذلك رد فعل الدولة العسكري العنيف، بعدما لجأت الحكومة إلى إعلان الأحكام العرفية واستخدام الجيش في قمع الحركة، مّما أدّى إلى سقوط آلاف القتلى (Seton-Watson, 1963, P.387–390؛ Agency, 1977, PP.18– 20)، انقسام النخب السياسية، فقد فضَّل المحافظون حماية الملكية الكبرى على أي إصلاح جذري، بينما اكتفى الليبراليون بتنازلات محدودة لم تعالج جوهر المشكلة (Vlad, 2009, P.42–48؛ Hitchins, 1994, P.117).

وكان لمظاهر العنف ضد بعض المؤجّرين من الأقليات، التي أسهمت في تشويه صورة الحركة أمام الرأي العام وسهّلت على الحكومة تبرير القمع (Marin, 2018, PP.48–50؛ Jelavich, 1984, PP.24–28). فضلاً عن عامل التدخل الخارجي، الأثر البارز في تعامل الحكومة مع انتفاضة ١٩٠٧، إذ استثمرت السلطات الاتهام بوجود تأثير روسي وراء الأحداث لتصوير الانتفاضة باعتبارها خطرًا على الأمن القومي، وقد سمح ذلك بتبرير استخدام القمع العسكري العنيف بوصفه دفاعًا عن السيادة، كما أدّى إلى عزل الحركة خارجيًا، إذ أحجمت القوى الأوروبية الكبرى عن مساندتها خشية أن تُفهم على أنها مدفوعة بتأثير روسي١١٨) (Frucht, 2005, P.785؛ Iorga, 2000, PP.117–118).

المبحث الخامس

الموقف الدولي من انتفاضة عام ١٩٠٧

لفتت اضطرابات الانتفاضة الفلاحية عام ١٩٠٧ في رومانيا، انتباه الصحافة الدولية، لاسّيما الصحافة الألمانية والنمساوية والفرنسية والإنكليزية، التي رأت في الحراك علامة على الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة في رومانيا، وضعف الحكومة الرومانية، كما ركزت على

اتساع نطاق الانتفاضة، وعلى شدّة القمع الذي استخدمته السلطات، وذهبت بعض الصحف، ولاسيما النمساوية منها، إلى التشكيك في قدرة رومانيا على إدارة شؤونها الداخلية دون تدخل خارجي، ملمّحة إلى الحاجة لمراقبة دولية أكثر فعالية(Marin, 2018, P.68).

اولاً- موقف النمسا–المجر وألمانيا من الانتفاضة

أبدت كل من النمسا–المجر وألمانيا اهتماماً كبيراً بالأنتفاضة الفلاحية في رومانيا عام ١٩٠٧، واتسّم موقفهما بالحذر والترقّب، فقد نظر كلا البلدين من زاوية التأثير الإقليمي والاستقرار الداخلي، فبالنسبة الى النمسا–المجر نظرت الى الحدث بأنه تهديدًا مباشرًا لأمن حدودها الشرقية، خاصة في ظل وجود اقلية رومانية كبيرة داخل أراضيها، ما دفعها إلى تحرك دبلوماسي ومتابعة التطورات خوفاً من انتقال عدوى الأضطرابات(Gane , 1936, P.107).

تابعت النمسا–المجر انتفاضة الفلاحين في رومانيا على حسب تقييم ممثليها في بوخارست، وعلى رأسهم السفير شونبيرغ (Karl Von Schonberg)، في فهم خلفيات الأحداث، وقد أوضح السفير في تقرير وجهّه إلى وزير خارجية النمسا ألويس اهرنثال (Aehrenthal)، أن التهديد الرئيسي الذي فرضته انتفاضة الفلاحين في رومانيا عام ١٩٠٧ نابع في جوهره من مشاكل داخلية متراكمة، وعلى الرغم من أنه لم يستبعد تأثير العوامل الخارجية، مثل انتقال العدوى الثورية من روسيا، واضطراب الأوضاع في منطقة جنوب البلقان(Marin, 2018, P.255)، إلا أن تحليله ركّز على الأسباب المحلية من ضعف الوعي الثقافي والاجتماعي، إلى جانب تراجع الممارسات الدينية لدى فئة واسعة من الفلاحين، كان في نظر شونبيرغ نتيجة مباشرة لتفشّي الأمية وقصور النظام التعليمي، فقد أشار إلى قلة المدارس في المناطق الريفية، وانشغال عدد من المعلمين بالقضايا السياسية والنقاشات الحزبية على حساب القيام بوظائفهم التربوية الأساسية، مما عمّق الفجوة بين الريف والمدينة، وأضعف دور التعليم في توعية المجتمعات الريفية(Hitchins, 2011, P.43).

أشارت التقارير الموجهة الى الخارجية النمساوية المجرية، بأن من بين العوامل التي فاقمت عزلة الفلاحين، هو غياب نظام قضائي فعّال يستطيع الفلاحين اللجوء إليه لعرض شكاواهم، لاسيّما بعد أن امتنع الكثير منهم عن تقديم اعتراضات قانونية على الأجور الزراعية المرتفعة، إما بسبب الجهل بحقوقهم أو انعدام الثقة بالمؤسسات القضائية، فضلاً عن ذلك، أن بعض التقارير التي تحدثت عن تمتع الفلاحين الرومانيين بحياة معيشية جيدة كانت تستند إلى حالات فردية نادرة، لا تعبّر عن الواقع العام، الذي اتسّم بالفقر المدقع وسوء الأحوال الصحية(Marin, 2018, P.255).

بيّن شونبيرغ أن الأغلبية الساحقة من الفلاحين قد عانوا من أمراض ناتجة عن سوء التغذية، عندما كان اعتمادهم شبه الكامل على الذرة في غذائهم اليومي، بالإضافة إلى معاناتهم من ظروف سكنية متدهورة لا توفر الحد الأدنى من المتطلبات الصحية(Gane, 1936, P.104).

في برقية أخرى أرسلت بتاريخ ٢٤ آذار ١٩٠٧، وصف شونبيرغ الوضع الأمني في رومانيا بأنه "**حرج للغاية**"(Marin, 2018, P.255)، في ظل تقدّم الانتفاضة واتساع نطاقها، وأشار إلى أن الحكومة الرومانية، قد واجهت موقفاً صعباً بسبب النقص المزمن في عدد القوات المكلّفة باحتواء التمرد، إلى جانب الضغط المتزايد من البعثات الأجنبية التي طالبت بضمان سلامة رعاياها، وأوضح قائلاً: "**لقد تلقيت سيلًا من البرقيات العاجلة من مواطني بلادي المقيمين في رومانيا، يطلبون فيها الحماية، لكن كلما حاولت التدخل، كانت السلطات الرومانية ترد بأن البلاد كلها على شفا الانهيار، ولاتوجد وسائل كافية لديهم للسيطرة على الوضع**"(Marin, 2018, P.255)، وبالرغم من أن عدد القوات النظامية حينها بلغ حوالي ١٠٠ الف فرد، إلا أن شونبيرغ أوضح أن نحو ثلثي العدد تمركزوا في إقليم مولدافيا، في حين كان الثلث المتبقي موزعًا في منطقة ولاشيا، ما جعل تغطية كامل المناطق المتضررة شبه مستحيلة في ظل اتساع رقعة العنف (Eidelberg, 1944, P.263).

تصاعدت المخاوف اكثر بعد تلقّى السفير النمساوي–المجري شونبيرغ برقية من قنصلية بلاده في جيورجيو(Giurgiu) جنوب بوخارست، تطلب الحماية، فتوجّه إلى وزير الخارجية الروماني ألكسندرو لاهوفاري طالبًا ضمان أمن القنصلية والجالية، فأجابه الوزير بأعتذار صريح، إلا أن الموقف تغير بعد ما أكّد وزير الحربية إفيريسكو إرسال وحدات جديدة إلى المنطقة، عكس ذلك التطور ارتباك وضع الحكومة المحافظة(Vlad, 2009, P.44)، فيما ظهرت الكثير من الاشاعات التي اشارت الى إن القوات المحلية غير كافية، مما قد يبرّر طلب مساعدة عسكرية أجنبية، وأكدّ تاكي إيونيسكو بصعوبة الموقف، وأبلغ سفارة النمسا المجر بإمكانية اللجوء لمثل ذلك الخيار في حال الضرورة القصوى، لكن الفكرة رفضت بشكل قاطع من معظم أعضاء الحكومة(Eidelberg, 1944, P.268).

قدَمت سفارة النمسا في بوخارست، تقريراً في ٣ نيسان عام ١٩٠٧ عن الوضع العام لنظام الزراعة في رومانيا، بالتعاون مع وزير المالية الروماني إميل كوستينسكو (Emil Costinescu)، وأشار التقرير إلى أن قانون التأجير الزراعي قد أصبح عبئاً على الفلاحين، فقد إستغلّ كبار المؤجرين ضعف الفلاحين في فرض أجور لا تتماشى مع الإنتاج، ووفقاً للتحليل

النمساوي، فإن التشريعات الزراعية فشلت في تمكين الفلاح من الاستفادة من الأرض، ولم تحقق أي تحسن فعلي في حياة الريف، مما عمق حالة الأستياء والتهميش(Vlad, 2009, P.46).

وضّح السفير النمساوي المجري شونبيرغ في لقاءه مع الملك كارول في كانون الأول، على تقييمه لأداء لجيش الروماني خلال انتفاضة ١٩٠٧، ذاكراً: "**أن ضعف الانضباط في البداية لم يكن بسبب الجنود، بل نتيجة هيمنة المحافظين على وزارة الحربية**"(Marin, 2018, P.262)، لكن بعد تولي الجنرال ألكسندرو أفيريسكو وزارة الدفاع في ظل الحكومة الليبرالية، تحسّن الوضع بفضل قيادته الحازمة، وسرعة تنفيذ التعبئة بإشراف مباشر من الملك، وهو الأنطباع الذي لاحظه القنصل البلغاري في بوخارست وترك أثره على سير الأحداث(Watson, 1963, P.387)، كما أشار السفير، الى أن الملك كان مدركاً لجذور الأزمة السياسية ومشكلة الفلاحين، معترفاً بأن المشكلة الزراعية غير قابلة للحل، ووفقاً لما نُقل عنه: "**أن طبيعة العلاقات الزراعية في رومانيا ليست كنظريتها في المجر مثلاً، كما أن مواقف الحزبان الحاكمان على طرفي نقيض ولا يمكن التوفيق بينهما، فقد سعى الليبراليون الى إنشاء طبقة فلاحية حرّة، بينما تمسّك المحافظون بمواصلة استغلال الفلاحين والعمال الزراعيين**"(Marin,2018, P.267).

ختم القنصل النمساوي–المجري مواقف بلادة تجاه تلك الانتفاضة قائلا "**رغم العنف الذي رافق الانتفاضة، إلا أنها لم تترك أثرًا فعليًا في بنية الطبقة السياسية الرومانية التي واصلت مسارها المعتاد، وتجاهلت جذور المشكلة**"(Eidelberg, 1944, P.263)، ونقل عن السياسي تاكي إيونيسكو، في حديث دار مع السفير النمساوي ، أنه "**شعر بالخجل من الظهور في الخارج بعد تلك الأحداث، ليس بسبب ما حلّ بالفلاحين، بل لأن تأثير ما جرى على النخب الحاكمة كان محدودًا**"، وأضاف إيونيسكو "**أن الأحزاب عادت سريعًا إلى خلافاتها التقليدية : المحافظون يعارضون إصلاحات الليبراليين، وبالعكس**"(Eidelberg, 1944, P.263)، كما أشار إلى أن مباركة الإمبراطور النمساوي فرانتس يوزف الأول (Franz Joseph I)، للملك كارول بعد قمع الانتفاضة، كانت بمثابة موافقة ضمنية على العنف المفرط الذي استخدم تفادياً لأي تدخل خارجي(Vlad, 2009, P.48).

في المقابل، سعت صحافة النمسا–المجر إلى فهم خلفيات الانتفاضة وأسبابها، فقد أجرت صحيفة المساء (Neues Wiener Abendblatt) حوارًا مطوّلًا مع عدد من السياسيين الرومانيين، كان أبرزهم رئيس الوزراء الأسبق لحكومة المحافظين، كانتا كوزينو، الذي أدلى برأيه حول الانتفاضة، واصفًا إيّاها بـ "**أنها أقرب إلى مؤامرة نُفذّت بتخطيط سري وتنظيم دقيق، بفعل**

تأثيرات خارجية، خاصة في ضوء الأحداث المتزامنة في روسيا وبيسارابيا، وتم ضبط جواسيس أجانب تنقلوا بين القرى بهويات مزورة، وقاموا بتوزيع منشورات تحريضية، إضافة إلى حالات لأشخاص تنكروا في زي رجال دين ونساء رغم أنهم لا يتحدثون الرومانية"(Agency, 1977, P.26).

أما ألمانيا، فتعاملت مع رومانيا كمنطقة نفوذ حيوية حرصت على مراقبته عن كثب، ضمن سياق التنافس مع روسيا والنمسا–المجر، من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية فيها، لاسيّما عبر حماية استثماراتها ورعاياها، لذلك اتفق الطرفان على أهمية استقرار رومانيا، لكن وسائل المعالجة كانت مختلفة تبعاً لطبيعة العلاقة وحدود التأثير المباشر (Gane, 1936, P.104).

عبّر القيصر الألماني فيلهلم الثاني (١٨٥٩–١٩٤١) (Wilhelm II)، عن امتعاضه من ضعف سيطرة الدولة الرومانية، لكنه حذّر من أي تدخل خارجي مباشر، وقد تعاملت برلين مع الأزمة بوسائل غير مباشرة، مثل تقديم اعتراضات عبر القنصل الألماني في بوخارست كدرلين، بشأن الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الليبرالية الجديدة، كإيقاف تدفّق العمالة الروسية واعتقال بحارة سابقين عملوا في المصانع وسكك الحديد الألمانية منذ عام ١٩٠٥، في برقية رسمية أوضح فيها القنصل كيدرلين، أن "**معظم البحارة المتبقين متزوجون من رومانيات، ولا يتحدثون اللغة بطلاقة، ومعروف عنهم الاستقرار، وقد دافعت عنهم الشركات الألمانية النفطية**"، ورغم ذلك، استمرت السلطات الرومانية بمراقبة تحركاتهم، حتى صدرت أوامر حكومية في ٢٣ أيار ١٩٠٧ بتحديد أماكن إقامتهم ومنع تنقلهم دون إذن رسمي(Agency, 1977, P.49).

لم يكن هناك تدخل مباشر من قبل الجانب الألماني، إلا أن الصحافة الألمانية المحافظة مثل صحيفة الصليب (Kreuzzeitung)، في مقالها يوم ٤ تشرين الأول عام ١٩٠٧، عبّرت فيه عن موقف النخبة الألمانية وقلقها من الطابع الفوضوي للانتفاضة، ورأت بأنها تمثل تهديداً للاستقرار في أوروبا الشرقية، وقد تناولت في بعض المقالات عن ضعف أداء الحكومة الرومانية في إدارة المسألة الزراعية، وذلك ما أشارت اليه الدوائر الدبلوماسية في برلين، والتي حذّرت من إن استمرار الفوضى في الداخل قد يضر بمكانة رومانيا إقليميًا(Eidelberg, 1944, P.264)، وفي السياق نفسه، صرّح المحافظ تاكي ايونسكو في مقابلته مع الصحيفة فرانكفورت (Frankfurter Zeitung) الالمانية، في الشهر نفسه، "**أن الانتفاضة لم تكن عفوية بالكامل، ربما كانت جزءًا من مؤامرة لنشر الفوضى، يُحتمل أن لها صلة خارجية، ويُعتقد أن**

التحرك بدأ مبكرًا دون تنظيم كامل، فلو كان مخططًا بدقة، لبدأ بتخريب البنية التحتية أو استهداف موسم الحصاد"(Agency, 1977, P.49).

ثانياً- الموقف البريطاني من الانتفاضة

أثارت انتفاضة عام ١٩٠٧ اهتماما واضحاً لدى بريطانيا، على الرغم من محدودية مصالحها المباشرة في رومانيا باستثناء بعض الجوانب الاقتصادية والتجارية، غير أن موقفها جاء نتيجة تخوفات بريطانية من احتمالية انهيار النظام السياسي الروماني، ومن تفاقم الاضطرابات الاجتماعية في ظل تصاعد المنافسة مع روسيا، لاسيما في منطقة البلقان ذات الأهمية الاستراتيجية لبريطانيا، وقد عكس الموقف البريطاني من أحداث انتفاضة ١٩٠٧ التوازن بين الاعتبارات الاستراتيجية في مواجهة النفوذ الروسي والاهتمامات الإنسانية المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والأقليات (Trofin, 2016, P.1041) .

من جانب اخر تابعت وزارة الخارجية البريطانية ما يحدث في بلد يقع بين امبراطوريتين كبيرتين متنافستين (روسيا والنمسا–المجر) تعانيان من اضطرابات داخلية، وقد سرت الشائعات حول احتمال امتداد شرارة الانتفاضة الى الدول المجاورة، وفي الوقت نفسه كانت النمسا المجر عضواً في تحالف سياسي عسكري معادي لبريطانيا العظمى بينما كانت روسيا في طور التفاوض مع بريطانيا لعقد اتفاق سياسي بين الطرفين(Dunlop, 2020, P.72)، امتدت المواقف من الانتفاضة الفلاحية الى الجمعيات والنواب في البرلمان البريطاني، الذين رفضوا سياسات الحكومة الرومانية وعدّوها معادية للسامية، كما اتهموها بعدم الالتزام ببنود مؤتمر برلين ١٨٧٨ الذي نصّ على حماية حقوق اليهود(Clark, 2012, P.50).

تابعت الصحافة البريطانية الانتفاضة الفلاحية، وتطورات الأوضاع السياسية والأجتماعية في جنوب شرق أوربا، في ظل مخاوف تصاعد الفكر الاشتراكي الذي قد يغيّر ميزان القوى بين روسيا والنمسا–المجر، وذلك ما رفضته بريطانيا التي سعت على بقاء واقع الحال الموجود في منطقة البلقان ومنع أي تفكك يصيب تلك المنطقة(Eidelberg, 1944, P.265)، وفي السياق ذاته، انتقدت صحيفة سجل اليهود(The Jewis Chronicle)، سياسة الحكومة الرومانية تجاه مكوّنات المجتمع، مشيرة إلى معرفتها الجيدة بطبيعة الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في رومانيا، وأشارت الصحيفة أيضاً الى تفشّي الفساد في الأوساط السياسية وسوء إدارة المؤسسات الرومانية، وانعكاس ذلك على الوضع الأقتصادي والمعيشي للفلاحين(Trofin, 2016, P.1050).

لم تمس الانتقادات الموجهة للنظام السياسي، صورة الملك كارول الأول في الإعلام البريطاني، بل على العكس، فقد ساهم قمع الانتفاضة بسرعة في تعزيز صورة رومانيا كدولة ذات سيادة قوية، ومنذ ذلك الحين، بدأت رومانيا تُقدَّم في الأوساط البريطانية كنموذج للملكية الفاعلة والمستقرة في منطقة البلقان(Hitchins, 2011,P.42) ، اما ما تعلّق بالاتهامات الموجّهة إلى رومانيا بشأن معاداة السامية خلال انتفاضة ١٩٠٧، فقد تناولت الصحافة البريطانية القضية بالتحليل، وخلصت إلى أن الانتفاضة لا تحمل طابعًا مناهضًا للسامية بشكل منهجي، رغم انه في المراحل الأولى شهدت اعتداءات واضحة على اليهود وتكبدهم أضرار مادية جسيمة لا سيما على صعيد المحلات والمنازل، إلا أن المصادر المتوفرة كالتقارير الصحفية البريطانية واليهودية، بالإضافة إلى مراسلات السفير البريطاني في بوخارست لم تؤكد وجود دوافع معادية لليهود كسبب مباشر في تلك الأحداث((Trofin, 2016, P.1051)

اصبحت الصحافة البريطانية لاحقاً اكثر دقة في تناول خلفيات الانتفاضة، وتوصلت إلى أن أسبابها أعمق بكثير مما ظهر في البداية، فقد ركزت التحليلات لاحقًا على أزمة توزيع الأراضي، وغياب العدالة في تمليك الفلاحين، وتدخل المؤجّرين كوسطاء استغلال، إلى جانب الفقر المدقع، وسوء الأوضاع الاجتماعية، وهيمنة المصالح الشخصية على دوائر الحكم، اما أهم نتائجها، فقد أشارت الصحف الى عدد الضحايا وحجم الاضرار لكنها لم تعطي مسألة الاصلاحات ما بعد الانتفاضة اهتمامًا كبيرًا، لأن الصحافة لم ترَ في تلك الإصلاحات ما يستحق التغطية مقارنة بما تتطلبه المسألة من إجراءات جذرية من قبل الدولة لمعالجة أوضاع الفلاحين بشكل حقيقي(Hitchins, 2011, P.120).

ثالثا – الموقف الروسي من الانتفاضة

تابعت روسيا تطورات الانتفاضة الفلاحية في رومانيا بقلق واهتمام، خصوصًا لما تمثله من احتمال انتقال الفكر الثورية إلى أراضيها، وخاصة بيسارابيا، وقد بادر السفير الروسي في بوخارست ميخائيل نيكولاي فتش جيرس (Michael Nikolae Vich Giers)، إلى التواصل مع قناصل بلاده في ياشي، وغالاتس، وسولينا، بالأضافة الى سلطات بيسارابيا، ووزارة الخارجية في سانت بطرسبورغ، منبهًا إلى ضرورة اتخاذ إجراءات وقائية، تحسبًا لامتداد الاضطرابات إلى الداخل الروسي(Trencsenyi, 2001, P.158)، واستجابة لذلك، أصدرت وزارة الخارجية الروسية تعليماتها إلى محافظ مدينة خيرسون (Kherson) الاوكرانية ضمن نطاق السيطرة الروسية آنذاك، لإعداد تقرير مفصّل عن أوضاع المناطق القريبة من الحدود، وردّ المحافظ

مؤكّدًا أن الأحداث الجارية لم تؤثر على مقاطعته، لكنه أوصى باتخاذ احتياطات محدودة، منها نشر قوة صغيرة من القوقازيين كإجراء احترازي(Frucht, 2005, P.785).

أُرسلت التقارير إلى وزارة الداخلية في سانت بطرسبورغ، مرفقة بمذكرة تحليلية من القنصل الروسي في ياشي نيكولاي برونر (Nikolai Brunner) الذي قدّم توصيفًا دقيقًا لمسار الانتفاضة، بدءًا من أحداث يوم ٦ آذار، قائلا: "**اتسمت بأعمال نهب، وقتل، وحرق متعمد، واعتداء في مولدافيا، واضرار جسيمة، وأدت الى تعبئة نحو ٣٠٠ الف جندي احتياطي، وتقدّم الانتفاضة تجاه ولاشيا، اذ فقدت طابعها المعادي للمستأجرين اليهود بسبب غيابهم عن تلك المنطقة**"(Hentea, 2007, P.117).

لاحظ القنصل الروسي تناقض الخطاب الرسمي الروماني مع الواقع الميداني، محذّراً: "**أن الأحياء اليهودية لن تبقى بمنأى عن موجة العنف، خاصة بعد الاضطرابات التي تلت معرض بوخارست**"، وعبّر عن قلقه من محاولة السلطات الرومانية رسم صورة مستقرة للوضع، بينما أشارت الحقائق على الأرض اشارت إلى عكس ذلك(Marin, 2018, P.266)، وفي جانب آخر من تحليله، وجه انتقادات حادة للنظام الدستوري الروماني، مشيرًا إلى فشل التحديثات المستوردة من أوروبا الغربية في تحسين واقع الفلاحين، مؤكداً: "**أن نسبة الأمية في البلاد بلغت ٨٢%، رغم مضي أكثر من خمسين عامًا على العمل بالنظام الدستوري، ودلّ ذلك على أن تلك الإصلاحات لم تمس غالبية الشعب الذي ينتمي إلى الطبقة الفلاحية ويعيش في ظروف مزرية على أراضٍ غير متطورة**"(Marin, 2018 , P.268).

حلّلت الدراسات الغربية والصحافة الأجنبية أن ما يميّز قمع انتفاضة ١٩٠٧ في رومانيا لا يكمن في حجم العنف مقارنة بثورات روسيا (١٩٠٥–١٩٠٦)، بل في النتائج السياسية، وبالاخص ما تعلّق بتنامي الخطاب المعادي للسامية، إذ تم تحميل اليهود المستأجرين مسؤولية معاناة الفلاحين، في سردية غذّت التوتر الاجتماعي في السنوات اللاحقة(Agency, 1977 , P.28).

يرى الباحث أن انتفاضة ١٩٠٧ لم تكن مجرد انفجار غضب عفوي، بل مثّلت كشف فشل الزراعة الرومانية القائمة على الإيجار الوسيط وهيمنة كبار الملاّك، فقد برز غياب التمثيل السياسي للريف وافتقار الفلاحين إلى مؤسسات رسمية للتعبير عن مطالبهم، إضافة إلى غياب أنظمة ائتمان زراعية عادلة، وكان يمكن أن تتحول الأزمة إلى إصلاح تاريخي لو اتجهت الدولة نحو تحديد سقف الإيجارات وتوزيع جزء من أراضي الدولة على صغار المزارعين، لكن كان خيار القمع العسكري بدلاً من الحوار حال دون ذلك، أمّا الإصلاحات التي أُقرَّت بعد الانتفاضة

بقيت سطحية، فلم تُغيّر بُنية الملكية أو نظام الائتمان، مّما أبقى جذور الأزمة قائمة حتى العقود اللاحقة.

الخاتمة

أظهرت انتفاضة عام ١٩٠٧، أنّ البُنية الزراعية والاجتماعية في رومانيا كانت هَشّة وغير قادرة على الإستجابة لمطالب الفلاحين، لقد دلّت الأحداث على أن اللجوء إلى القمع يُنهي الحركة ظاهريًا لكنّه لا يزيل أسبابها البنيوية. كما أثبتت الانتفاضة أن غياب القيادة الموحدة والبرنامج الإصلاحي الوطني جعل الحركة عاجزة عن الاستمرار أمام قوة الدولة، وتوصلنا إلى بعض الاستنتاجات منها:

١. السبب البنيوي الرئيس للانتفاضة كان الخلل في توزيع الأرض وسيطرة كبار الملاّك، لا التحريض الخارجي.

٢. غياب القيادة السياسية والبرنامج الإصلاحي الواضح أضعف إمكانية تحويل المطالب إلى تشريعات.

٣. القمع العسكري الشديد قد أنهى الانتفاضة لكنَّه عمّق الفجوة بين الدولة والفلاحين.

٤. انحياز النخب السياسية إلى حماية الملكية فوّت فرصة القيام بإصلاح جذري.

٥. العنف ضد بعض الأقليات ألحق ضررًا بسمعة الانتفاضة وساعد الحكومة على عزلها دبلوماسيًا.

٦. الإصلاحات اللاحقة حسّنت بعض شروط الإيجار لكنها لم تُغيّر البنية الزراعية.

٧. الانتفاضة شكلت مقدمة ضرورية لفهم السياسة الرومانية في العقدين التاليين، وأبرزت دور الريف في زعزعة الاستقرار الداخلي وفرض الإصلاح التدريجي.

المصادر والمراجع

•Agency, Romanian News, Romania, A Publication Issued By Romantan New Agency, Bucharest, Romania, 1977.

•Berned, Ivan T., An Economic History of Nineteenth- Century New Europe: Cambridge University Press, London, 2013.

•Bernier, Donald, Romania Area Handbook, Library of Congress, Washington D.C., USA, 2010.

•Clark , Roland, European Fascists And Local Activists: Romania’s Legion Of The Archangel Michael (1922-1938), Submitted To The Graduate Faculty of The Dietrich

School of Arts And Sciences In Partial Fulfillment of The Requirements For The Degree Doctor of Philosophy University of Pittsburgh, 2012.

•Dunlop, Tessa Juliet, Representations Of Romania In 43 British Public And Political Discourse 1907-1919, PhD diss., University of Sheffield, England, 2020.

•Eidelberg, Philip Gabriel, The Great Romanian Peasants Revolt of 1907: Library Of Central Europe Central European University, Budapest, Hungary, 1944 .

•Frucht Richard, Encyclopedia of Eastern Europe , From the Congress of Vienna to the fall of Communism, Routledge, Taylor & Francis, New York, USA, 2005.

•Gane, C., P.P.Carp și locul său în istoria politică a țării, vol. II, București, 1936.

•Hentea, Calin, Brief Romanian Military History: The Scarecrow Press Inc., Plymouth, UK, 2007

•Hitchins, Keith, Ion Bratianu Romania, Romania House Publishing, London, England, 2011.

•Hitchins, Keith, Rumania: 1866–1947, Oxford University Press, Oxford, 1994.

•Iorga, Nicolae, Istoria poporului român, Vol. VI (Bucharest: Editura Enciclopedică, 2000.

•Jelavich, Barbara, Russia and The Formation of The Romanian National State, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 1984.

•Marin, Irina, Peasant Violence and Antisemitism In Early 20th Century Eastern Europe: Palgrave Macmillan, Cham, Switzerland, 2018.

•Rantes, Bogdan Iulian, The Revolution of The Peasant's Uprising From 1888 In Urziceni and Surrounding Areas: University of Targoviste, Targoviste, Romania, 2022.

•Șperlea, Florin (Ed.), Armata Română Și Răscoala Din 1907, Editura Militară, București, 2007.

•Trencsenyi, BalaZs, (Ed. Et.Al); Nation - Building And Contested Identities, Romania and Hungarian Case Studies, Regio Books, Bucharest, Romania, 2001

•Trofin, Stefan-Catalin, The Great Romanian Peasant Revolt of 1907 Reflectes In The British Press: Logos Universality Mentality Novelty, Iasi, Romania, 2016.

•Vlad, Adrian Stanescu & Laurentiu, Alexandru Em. Lahovary Amintiri Diplomatice, Bucarest: Institutul Diplomatic Român, 2009.

•Watson, R. W Seton-, The History of The Romanians, From Roman Times To The Completion of Unity, Archon Books, Cambridge University Press, New York, USA, 1963.